

كتابة على الحيطان

■ عامر القيسي

قوانين تحت رحمة الفتاوى !!

عام ١٩٥٦ من القرن العشرين شهدت بغداد احتفالية لعرض الأزياء للنساء، وفي عام ٢٠١٢ من القرن الحادي والعشرين يريد برلماننا أن يقر نظاما مخالفا للدستور بتعيين رجال دين في المحكمة الاتحادية يكون صوتهم وأرأيهم هو الحاسم والمقرر في قرارات المحكمة. وسيكون هناك طبعاً مفتٌ سني وآخر شيعي، ولا ندري من أي إفتاء سني سيكون هذا الرجل ومن أي مذهب من مذاهب السنة، ومعه أيضا رجل دين شيعي ولا ندري أيضا من أي إفتاء شيعي سيكون هذا الرجل ومن أي المرجعيات الشيعية سيكون!! ولا ندري أيضا مصير بقية الفرق الإسلامية وتمثيلها في المحكمة الاتحادية ما دام الدستور لا يحدد ذلك مكتفيا بألا تتعارض التشريعات مع الدين الإسلامي وقوانينه!!

منذ سقوط النظام وحتى اللحظة نستمتع إلى خطاب الدولة المدنية من معظم الأحزاب الإسلامية القائمة للسلطة، لكن هذه الأحزاب تمارس على الأرض سلوكا مختلفا ينحو باتجاه إقامة دولة دينية متبعين بذلك سياسة الخطوة خطوة، بل أن بعض المناطق التي تسيطر عليها هذه الأحزاب في بغداد ومحافظات الوسط والجنوب سيطرة مطلقة تبني نماذج لدولة دينية مصغرة ولكن على مقاسات الأحزاب وليس على مقاسات الشريعة الإسلامية السمحة، وتجري هذه الأفعال تحت سمع وبصر السلطاتين التشريعية والتنفيذية بل في كثير من الأحيان بمباركتها بالمقر والمجلة:

هل نحن متجهون إلى تأسيس دولة دينية؟

بكل شفافية ووضوح الجواب، نعم، دون مخالطة وتسويق وشعارات، فما يجري في حياتنا الاجتماعية هو تعبير واضح وجلي عن طبيعة هذا الاتجاه وآلية اشتغاله التطبيقية البطيئة الصابرة ومشاريه المستقبلية المعلقة منها والمستقرة والمتبسة أيضا تمويها عن الأهداف الحقيقية.

وبغيا ب منظمات المجتمع المدني وضعف القوى الديمقراطية المعنية ببناء الدولة المدنية الحديثة وبصمت التسويات السياسية وصفتاتها وبالتمساع الحاد للمنوعات، بما في ذلك غير القانونية، في حياتنا الاجتماعية، فإن اتجاه بناء الدولة الدينية في العراق يسير بخطوات حثيثة إلى الأمام، ولا تغرنا في ذلك الشعارات البراقعة عن الديمقراطية وبناء الدولة العصرية المدنية.

حتى القوى التي تتبجح بمشاريعها للدولة المدنية تعج بالتغيرات الدينية الإسلامية التي تعلن في كل المناسبات عن تبنيها لمشروع الدولة الدينية ومنها بطبيعة الحال التطبيق الحرفي للتشريعات الإسلامية وولاية الفقيه، وهي مشاريع نلتبس تطبيقاتها العملية في تعيين رجال دين يتحكمون بقرارات المحكمة الاتحادية ويتمتعون بحق النقض "الفيتو" على أي قرار يشمون منه رائحة مخالفته للشريعة الإسلامية.

إذا حدث ذلك وسيحدث بالتأكيد، فإننا سنكون أمام مشاكل الاختلافات السنية الشيعية في فهم وتطبيقات الشريعة الإسلامية، وسندخل في نفق الأصول والفروع والمتشابه والمحكم والضعيف وسنحتاج هذه المرة ليس إلى مؤتمرات وطنية لحل الأزمات السياسية في البلاد بل إلى مؤتمرات لفقهاء المذاهبين السني والشيعي لكي يتفقوا على أن كانوا سيقبلون أو يرفضون قرارا للمحكمة الاتحادية يتوافق عليه المذهبان!!

إن تشريع وتطبيق قانون الفيتو الإسلامي سيدق المسمار الأخير في نقش التجربة "الديمقراطية" العلية في البلاد وعندما تصحو قوى المجتمع المدني وأحزابها وتياراتها سيكون الوقت قد فات وربما إلى الأبد وسينطبق علينا قول الشاعر "في الوقت متسع للبقاء"!!

نجيرفان بارزاني: قلقون من تزايد ظاهرة العنف ضد المرأة

□ أربيل / المدى

أعرب رئيس حكومة إقليم كردستان عن استيائه وقلقه من الجرائم والظلم التي تتعرض لها المرأة في كردستان بسبب إتباع بعض التقاليد البالية أو بدافع الشرف. وأكد على الإرادة السياسية لحكومته للعمل في سبيل تحسين وضع المرأة في كردستان. جاء ذلك خلال زيارة نجيرفان بارزاني المجلس الأعلى لشؤون المرأة الكردستانية

في أربيل، وعقده اجتماعا مع رئيس وأعضاء المجلس، حيث من المقرر تشكيل مجلس خاص لرعاية وضمان حقوق المرأة وتقرر عقد اجتماع في مجلس الوزراء برئاسة نجيرفان بارزاني يوم الأربعاء المقبل لبحث ومتابعة قضية المرأة على ضوء الأحداث الأخيرة في منطقة كرميان بشكل خاص وكردستان على وجه العموم. وأعلن نجيرفان، أن السبب في عدم الإعلان بشكل مباشر عن النشاطات في هذا المجال

هو أنه بعد بدء التشكيلة الجديدة لحكومة الإقليم قمنا بالمتابعة والبحث الميداني وعن طريق الإحصائيات لندارس الواقع بشكل دقيق لكي نتمكن من وضع خطة عمل ملائمة وإيجاد أفضل السبل في حل ومعالجة مسألة المرأة وتوجيه التعليمات بشأنها. وخلال الاجتماع أشارت بخشان زنكنة رئيسة المجلس الأعلى لشؤون المرأة وعدد من أعضاء المجلس إلى احتياجات المجلس من الجانب القانوني والإداري والتنفيذي،

أرسلان بايز: ندعو القوى الكردستانية كافة للحوار مع الحكومة الاتحادية

□ أربيل / المدى

دعا رئيس برلمان كردستان جميع القوى الحاكمة والمعارضة في إقليم كردستان للعمل من أجل الحوار مع الحكومة الاتحادية في بغداد بشكل منظم. ووصف هذه المرحلة بالحساسة والمهمة، وقال إن الواجب الوطني والقومي يستدعي من كافة القوى الكردستانية الحوار مع بغداد

جاء ذلك خلال استضافة برلمان كردستان اجتماعاً موسعاً شارك فيه ممثلو جميع الأحزاب الكردستانية، بهدف تشكيل لجنة تضم جميع الأطراف الكردستانية من المعارضة والأحزاب المشاركة في السلطة لندارس تشكيل المجلس الأعلى للحوار مع بغداد.

شارك في الاجتماع كل من رئيس حكومة الإقليم نجيرفان بارزاني، ونائب السكرتير العام للاتحاد الوطني الكردستاني د. برهم احمد صالح، وسكرتير المكتب السياسي للحزب الديمقراطي الكردستاني فاضل ميراني، ومسؤول الهيئة العاملة للمكتب السياسي للاتحاد الوطني ملا بختيار ونائب رئيس مجلس النواب العراقي ونائب رئيس مجلس الوزراء العراقي وسكرتير وممثلين عن جميع الأطراف السياسية الكردستانية والنواب الكرد في مجلس النواب العراقي وأعضاء برلمان كردستان.

وفي مستهل الاجتماع رحّب رئيس برلمان كردستان د. أرسلان بايز بالحضور وأعرب عن شكره لتلبية الدعوة من قبل الأطراف السياسية

في كردستان وحضور هذا الاجتماع بهدف التباحث وإغناء مشروع تشكيل مجلس أعلى خاص للحوار مع الحكومة الفدرالية في بغداد لبحث المسائل العالقة بين أربيل وبغداد باسم (المجلس الأعلى للحوار مع الحكومة الاتحادية في بغداد).

وفي ختام كلمته أكد أرسلان أن برلمان كردستان هو بيت جميع النواب

والمكونات الفكرية والقومية والعرقية في كردستان، وأنه مرجع القرارات المصرية، ودعا جميع الأطراف السياسية في كردستان إلى الدعم والمساندة والتسيق. فيما قال نجيرفان بارزاني إن فكرة تشكيل هذا المجلس تعود إلى الحوارات السابقة مع جميع القوى السياسية، وأضاف أن حكومة الإقليم

وضعت مسألة تأسيس هذا المجلس ضمن برنامجها قبل أن يعلن عنها بداية العام الجاري، مضيفا انه "قبل إعلان التشكيلة الحالية للحكومة زرت جميع أطراف المعارضة والأطراف الأخرى وهذه الفكرة بدأت خلال هذه الزيارات ونعدها فكرة جميع الأطراف". ووصف تشكيل المجلس الأعلى للحوار بمسألة مهمة من الجانب الوطني، وأكد على

قادة التحالف الكردستاني في اجتماع

ضرورة مشاركة الجميع، لأن حل المشاكل العالقة له علاقة بكل الشعب الكرديستاني.

وفي محور آخر من حديثه أكد نجيرفان دعمه لدعوة رئيس برلمان كردستان الأطراف السياسية إلى الدعم ومساعدة البرلمان في مراجعة المواد الدستورية التي تحتاج إلى المراجعة والتعديل.

شركات النفط الكبرى تزيد حصصها في كردستان العراق

□ أربيل / المدى



في سياق الاهتمام الغربي يحوز إقليم كردستان العراق كميات وفيرة من النفط الخام السهل الاستخراج وهذا أمر نادر بين موارد الطاقة غير المستغلة. والرجل الذي يديره هو مهندس سابق في بحر الشمال ومستشار تحول إلى سياسي يعرف كيف يجذب الاستثمارات، بحسب تحليل لوكالة رويترز. لكن الشركات التي تعمل بمقتضى عقود وقعتها مع حكومة كردستان لا تحصل على الكثير ولا تتلقى مدفوعات نظرا للنزاع على حقوق السيطرة مع الحكومة الاتحادية في بغداد.



الهندية. وفي الأسبوع الماضي دخلت توتال الفرنسية الحلية واشترت حصة قدرها ٣٥ بالمئة في امتياز حريز وسفين من ماراتون أول كما اشترت جازبروم الروسية حصة في امتياز كرميان من وسترن زاجروس الكندية. وبشكل مفاجئ أصبح لأربع من أكبر عشر شركات نفطية عالمية من حيث القيمة السوقية نشاط في أربيل.

كيف تفكر إذن شركات النفط العالمية الكبرى؟

حتى الآن لا توجد طريقة واضحة لتحقيق استفادة نقدية من تلك الاستثمارات. فقد تلقت حكومة كردستان الأسبوع الماضي خطابات من دي.إن.أو وشركات أخرى تعمل في المنطقة تتضمن استيائها المستمر من عدم الحصول على مستحقاتها المالية. ويقول مسؤولون إن تحرك شركات النفط الكبرى شمالا يرسل رسالة إلى بغداد بأن شروطها التجارية في مشروعات الحول الجنوبية ليست جذابة وبأن الفوضى الدستورية والويرة البطيئة لإعادات البناء بعد الحرب تثير مشكلات. وقال مصدر نفطي "ندرك حجم المخاطر السياسية للعمل في الشمال لكن الشروط التجارية جذابة بدرجة كبيرة تجعلنا ننقل تلك المخاطر". مضيفا "لا نستطيع فوائد عقود الخدمة العراقية التنافس مع الشروط الممنوحة في كردستان." وينتقد كريستوف دو مارجوري الرئيس التنفيذي لتوتال علانية شروط عقود الخدمة لبغداد. ولم تغلح أحداث مناقصة للتقنيب طرحها بغداد في جذب اهتمام الشركات النفطية الكبرى. وقالت مصادر نفطية إن إكسون التي تخاطر بفقد حصتها في حقل غرب القرنه ١ بمغازلتها للتقنيب لم تتم ترسيبها على الحدود مع تركيا ويتوقع أن تسعى شيفرون وتوتال وراء مزيد من الامتيازات.

وفي أيار/ مايو أعلنت حكومة كردستان عن خطط لبناء خط أنابيب من حقل طوق النفط النفطي ينضم إلى الخط الحالي من كركوك في العراق إلى ميناء جيهان التركي على البحر المتوسط على أن يستكمل في آب ٢٠١٣ بطاقة مبدئية قدرها مليون برميل يوميا.

العراقية. وهناك كثير من السجال ودعوى مضادة بشأن الترتيبات وفي أحدث إجراء احتجاجي أوقفت حكومة كردستان صادرات النفط في نيسان/ ابريل قاطلة إن على بغداد مستحقات تبلغ ١,٥ مليار دولار. وتبلغ الاحتياطات المؤكدة في كردستان العراق ٤٥ مليار برميل أي أكثر من ثلث إجمالي احتياطات العراق البالغة ١٤٣ مليار برميل وفقا للتقرير الإحصائي السنوي لشركة بي.بي النفطية البريطانية حيث تشكل الاحتياطات العراقية ٨,٧ بالمئة من الاحتياطي النفطي العالمي. ونظرا للخلافات السياسية ومشكلات السداد فإن المشروعات في إقليم كردستان ظلت ماثرا اهتمام شركات التقنيب الأصغر حجما التي لديها إقبال على المخاطرة السياسية ولا يوجد ما تخسره من بغداد. لكن في تشرين الثاني/ نوفمبر من العام الماضي وبعد أربع سنوات من ابتعاد شل تغيرت قواعد اللعبة. فقد وقعت إكسون موبيل - أكبر شركة نفطية خاصة في العالم - صفقة للتقنيب في ستة امتيازات في كردستان. وتحركت شيفرون ثاني أكبر شركة نفطية أميركية الشهر الماضي واشترت حصة قدرها ٨٠ بالمئة في امتيازين هما سارتا وروفي من ريلانيس

ورغم الخلاف ذي الجذور العميقة في الساحة السياسية المتفجرة في العراق فإن أي شركة نفطية كبرى تتحرك في الإقليم تثير غضب بغداد لأنها تبرم عقودا مع حكومة كردستان. وقال مسؤول نفطي كبير في العراق "تواصل الهجرة إلى الشمال.. وهذا يمكن أن يكون نقطة التحول". وقد يكون الإنتاج في تلك المنطقة الجبلية المجاورة لتركيا وسوريا وإيران هزيلا بالمعايير العالمية الحالية لكن مع الاستثمار المناسب وخطوط التصدير فإنه يمكن أن يصل إلى مليون برميل يوميا بحلول ٢٠١٤ ومليون برميل يوميا بعد ذلك بخمس سنوات بحسب تقديرات أشنتي هورامي وزير الموارد الطبيعية في حكومة كردستان. ويفوق ذلك إنتاج ليبيا التي أدت الحرب الأهلية فيها إلى ارتفاع حاد في أسعار النفط العام الماضي. وقال مسؤول نفطي "الفرق هو أنهم هنا يرغبون في وجودنا بينما يبدو الأمر عكس ذلك في جنوب العراق". وتحاول بغداد تقييد سلطات كردستان حيث تقلص إمدادات الوقود والتدفقات النقدية إلى الإقليم بناءً على استحقاق المنطقة نحو ١٧ بالمئة من دخل صادرات النفط

